



شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية

القطاع المالي

الإدارة العامة لشئون البورصة وهيئة الرقابة والاستثمار

الإسكندرية في ١١ / ١٠ / ٢٠٢٦.

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

عناية الأستاذ / شريف فهمي

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة الى القوائم المالية المدققة للشركة وتقرير مراجعة السادة مراقبي الحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات الخارجي عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ السابق الإفصاح عنهم .

نتشرف بان نرفق لسيادتكم :-

- رد الشركة بشأن تقرير الجهاز المركزي عن مراجعة القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

- رد الشركة بشأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن مراجعة القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

شاكرين لسياوتكم حسن التعاون ...

وتفضلو سياوتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس القطاع المالي

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / هاني مجدي حافظ

العضو المنتدب
للشئون المالية والإدارية

محاسب / ناصر فاروق مصطفى





شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية
شركة مساهمة مصرية
٢٠٢٦/١٠/٦

**السيد الأستاذ المحاسب / وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
إدارة مراقبة حسابات المطاحن و المضارب
الجهاز المركزي للمحاسبات**

تحية طيبة .. وبعد ،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم (٣٣٣) بتاريخ ٢٠٢٦/٩/٢٢ بشأن
تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم عدد (٥) نسخ من الرد
على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة
في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية و الاحترام،،،،،

الرئيس التنفيذي

مهندس / محمد فهمي خليل



**الرد على تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية
للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠**

الملاح	الرد
١- وردت القوائم المالية للشركة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٦/٦/٣٠ ولم تتضمن حساب التوزيع المقترح في ٢٠٢٦/٦/٣٠ والذي يوضح توزيعات المساهمين والعاملين في الأرباح والمكافآت والبنود الأخرى بالمخالفة للفقرة رقم (١٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية والذي ينص على إفصاح المنشأة عن قيمة توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل تاريخ اعتماد القوائم المالية للإصدار ونصيب كل سهم من تلك الأرباح ، ويتصل بذلك عدم تضمين قائمة الدخل نصيب السهم الأساسي والمخفض في الأرباح . الأمر الذي يلزم تداركه بإعداد حساب التوزيع المقترح مع الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.	- سيتم إعداد حساب التوزيع المقترح مع القوائم المالية المعدلة والمتضمنة نصيب السهم في الإرباح .
٢- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة " بعد ضريبة الدخل " نحو ٤٤,٤١٤ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤,١٦٥ مليون جنيه بنسبة انخفاض حوالى ١٨% وقد ساهمت الإيرادات الناتجة من غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات استثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، الفوائد الدائنة) بنحو ٥٦,٨ مليون جنيه وبنسبة ١٢٨% من الربح المحقق وذلك لعدم استغلال الطاقات المتاحة ودون تفعيل باقي أنشطة الشركة المرخص لها بمزاولةها وتجدر الإشارة فى ذلك الى انخفاض الارقام المحققة هذا العام بشأن الانشطة الرئيسية للشركة والعائد على الاموال المستثمر مقارنة بالعام السابق والجدول التالي يوضح ذلك :	- تعمل الشركة جاهدة على الاستفادة الكاملة من القدرات الإنتاجية للمطاحن لتعظيم صافي الربح للنشاط الاساسى حيث يتم تشغيل المطاحن في ضوء كميات الدقيق المطلوبة للمخابز طبقا للكميات المحددة من لجنة البرامج و التي تأثرت بتنفيذ منظومة تحرير الخبز والتوجيه الوزاري رقم (٣٦) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٨ بتخفيض وزن الرغيف وكذلك تطبيق التوجيه الوزاري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٧ بشأن السماح للمطاحن التموينية بإنتاج الدقيق استخراج ٨٧,٥ % اعتبارا من ٢٠٢٢/٧/١ وقد أدى ذلك إلى انخفاض كميات القمح المطحونة وكذلك الزيادات المستمرة في أسعار تكاليف مستلزمات الإنتاج بمعدل أعلى من الزيادة في إيرادات التشغيل للغير (تكلفة الطحن) .
التالي يوضح ذلك :	- انخفاض معدل العائد على الودائع والحسابات الجارية بالبنوك .
	- قامت الشركة بالتعاقد على تأجير عدد كبير من المواقع الغير مستغلة بعد اتخاذ كافة الإجراءات المنظمة في هذا الامر وذلك للاستفادة من الطاقات المتاحة بالشركة .
	وجاري اتخاذ الاجراءات لعمل مزاو لتأجير بعض الوحدات الاخرى الغير مستغلة خلال شهر اكتوبر ٢٠٢٦ .

نشاط	٢٠٢٦	٢٠٢٥	الفرق	الإيراد الغير محقق (مليون جنيه)
نشاط الطحن "طن"	٢٥٢٤٢٩	٢٥٦١١٤	٣٦٨٤٥	١١
التسويق لبيع معالي "طن"	١١٣١٤	١٧٠١٥	٥٧٠١	١
خدمة سيمت الدقيق الفاخر (معالي "طن"	١٤٧٤	٢٧١٤	١٢٤٠	١٣
الفرقة لخدمة	٢١١١١	٢١٣٨١	٢٧٧٠	١٠

يتعين ضرورة دراسة كيفية الاستفادة من الطاقات المتاحة بالشركة بأفضل السبل للوصول إلى أعلى منفعة اقتصادية ممكنة لتعظيم أرباح الشركة والاستفادة من الأنشطة الرئيسية الأخرى للشركة (الاستثمار العقاري).



٣ - بلغ صافي الأصول الثابتة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ١٣٤,٨٧٠ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٢٧٤,٨٩٣ مليون جنيه ، وقد تم جردها بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وأشرفنا على جانب منه في حدود الوقت والإمكانات المتاحة ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :

- مازالت تتضمن الأصول الثابتة طاقات عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات بلغت التكلفة التاريخية لما أمكن حصره منها نحو ٤٢,٩٩١ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصانع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة سنوات ، على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٢/١٠/٢٣ بالموافقة علي بيع بعضها وهو ما لم يتم حتى تاريخ الفحص منها (أراضي ومباني مطاحن الملاح والكيك والشناوي وشرف - عدد ٢ محل اترينوس - عدد ٢ محل بالزقازيق - محل بالراس السوداء - مخبز امون الراس السوداء) .

- تم صدور قرارات وتوصيات الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٣ بشأن الموافقة على بيع بعض الوحدات المتوقفة عن الإنتاج منذ عدة سنوات وكذلك بيع الأصول غير المستغلة بعدد ١٠ وحدات .

تم الانتهاء من جميع إجراءات البيع بعقد عدة مزادات لعدد (١٠) وحدات وانتهت إلى الآتي :-

- تم بيع عدد (١) شقة بمدينة نصر .
- تم بيع ارض ومباني مستودع برج العرب .
- تم بيع عدد (٢) شاليه بقرية مراقيا الجنوبية .
- تم بيع آلات ومعدات مطحن السويحي كوحدة منفصلة وتم بيع ١٠ لوطات تمثل نحو نصف آلات ومعدات المطحن .

- تم بيع آلات ومعدات مصنع الصفيح (الياباني القديم) كوحدة منفصلة

- تم بيع آلات ومعدات خط إنتاج المكرونة بمصنع محرم بك .

- تم بيع عدد ٨ خط إنتاج خبز نصف آلي بمشتملاته .
- تم بيع آلات ومعدات المطبعة + قسم الطحن بمطحن السويحي (صفقة واحدة) .

- تم بيع عدد ٤ خط إنتاج خبز نصف آلي بمشتملاته + خط إنتاج المكرونة بمصنع مينا الراس السوداء (صفقة واحدة) .

- تم بيع قطع غيار وفورم نحاس جديدة ومستعملة الخاصة بخطوط مصانع المكرونة مينا محرم بك والراس السوداء وقسم ملحقات بمصنع الصفيح (الياباني / القديم) بعدد (٣) لوطات .

• وقد بلغ اجمالي ما تم بيعه بالمزادات نحو مبلغ ١٨,٨٠٦ مليون جنيه .

- أما بالنسبة للوحدات (عدد ٢ محل اترينوس/مطحن الملاح/مطحن الكيك/مطحن الشناوي/عدد ١ محل بالراس السوداء/عدد ٢ محل بالزقازيق/مستودع المرج) فقد تم عرضها بالمزادات العلنية ولم يتم بيعها لعدم الوصول لمتوسط سعر التقييم وتم إلغاء جلسة المزاد .

- بتاريخ ٢٠١٧/٨/١ قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية بتطبيق منظومة تموينية جديدة في مجال طحن الاقماع التموينية والتي تقوم على تحديد كميات الاقماع لكل مطحن تمويني طبقاً للمصرفات من الدقيق

- استمرار توقف عدد ٣ مطاحن (المحمودية منذ ٢٠١٩/٣/١ ، ابراهيم عوض منذ ٢٠١٩/٨/٤ ، صناعة الطحن منذ ٢٠١٩/٨/٢٣) لعدة أسباب منها قضايا تموينية ، وانخفاض الربط التمويني



أو بناء على تعليمات من التمويل ، والتي تعتبر طاقات عاطلة غير مستغلة خاصة في ظل إنهاء أعمال الصيانة والإجراءات القانونية لبعضها لتلافى أسباب الغلق ، هذا بخلاف مطحنى السويحي ، سلندرات عبد الجواد السابق توقفهما منذ ٢٠١٧/٥/١٠ ، منذ ٢٣/٣/٢٠١٢ على الترتيب حيث قامت الشركة ببيع الآلات والمعدات الخاصة بهما ، وذلك دون إتخاذ أي إجراءات أو وضع خطط بديلة لإستغلال تلك المطاحن وقد تحملت الشركة عنها تكاليف بلغت نحو ١٨,٧٤٨ مليون جنيهه منذ تاريخ التوقف حتي ٢٠٢٦/٦/٣٠ ، متضمن عدد ٨ من العاملين بالتوصيف بإدارة الإنتاج على الرغم من توقف تلك المطاحن كما لم نقف عما أنتهت اليه أعمال اللجنة المشكلة منذ فترة للاستفادة من المطاحن المتوقفة من عمل دراسه فنيه ماليه وقانونيه بما يعود بالنفع على الشركة ووضع الخطط اللازمة لأحلال وتجديد أصول تلك المطاحن أو توقفها نهائياً واستغلال تلك المواقع في نشاطات أخرى.

نوصي بدراسة أوجه الاستفادة من كافة الطاقات المتاحة بما يعود بالنفع على الشركة ووضع الخطط اللازمة لإحلال وتجديد أصولها مع تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقمي (١٠,٣١) بشأن الأصول الثابتة وادمجها مع سرعه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للشركة لتحقيق الاستفادة القصوى وموافاتها بما أنتهت اليه اعمال اللجنة المشكلة للاستفادة من تلك الوحدات.

٤ عدم نهو الخلاف القائم بين الشركة ومحافظة الإسكندرية "جهاز حماية أملاك الدولة " بشأن أرض الدخيلة البالغ مساحتها حوالي ١٥ ألف متر مربع والمقام عليها مطحن الدخيلة ، حيث وردت للشركة مطالبة جديدة من جهاز حماية أملاك الدولة خلال شهر مارس ٢٠٢٦ بنحو ٣٨,٩٣٢ مليون جنيه تمثل مقابل حق انتفاع وإيجار عن الفترة من ١٩٧٨/١٢/٢٠ وحتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ (بخلاف فروق أسعار سيتم موافاة الشركة بها) والإنذار باتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الدولة بالإضافة لإجراءات إلغاء التخصيص ، وقد أقامت الشركة دعاوى قضائية فى هذا الشأن وما زالت متداولة والجدير بالذكر تكوين مبلغ ١٠ مليون جنيهه فقط ضمن المخصصات لمواجهة ذلك الالتزام المالى .

يتعين ضرورة إجراء المستويات اللازمة

للمخابز أو المستودعات التموينية والمحددة بمنظومة سمارت على ان يتم تحديد صرف كميات الاقماح المحددة من خلال لجنة فنية منبثة من لجنة البرامج الرئيسية على ان تعقد تلك اللجنة كل عشرة أيام او خمسة عشر يوماً لوضع البرامج التنفيذية للاقماح المتاحة للطحن وكانت نتيجة تلك المنظومة مع تحديد كميات الاقماح المطحونة ان انخفض الطحن لكل مطحن ونتيجة أنه هناك قدرة فائضة للمطاحن المعتمدة عليها الشركة (اسكندرية-الدخيلة-محرم بك ١-محرم بك ٢-نوفل-رشيد) والتي تقوم بتنفيذ كامل الربط ونسبة حوالي ٧٠% من القدرة المتاحة للمطاحن المذكورة وعليه فكانت النظرة لوضع تصور للمطاحن الثلاثة المتوقفة وهي (صناعة الطحن-ابراهيم عوض-المحمودية) بالآتي :-

- استغلال المعدات ذات الكفاءة العالية في المطاحن العاملة حالياً .

- استغلال المعدات ذات الطرازات المختلفة التي ليس لها استخدام بالشركة او الطرازات القديمة بالبيع .

- الاتجاه الى استغلال تلك المواقع وكذلك موقعي (مطحن السويحي-سلندرات عبد الجواد) من حيث الارض والمباني (التأجير-البيع-الاستثمار العقاري) وذلك مما يعود على الشركة بأكبر استفادة ممكنة من تلك المطاحن .

وقد تم تشكيل لجنة لدراسة موقف هذه المطاحن ووضع خطط بديلة للاستغلال والاستفادة منها . وسوف يتم موافاة سيادتكم بما أنتهت اليه اعمال اللجنة.

- بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦ وردت مطالبة من جهاز حماية املاك الدولة بمبلغ ١٩٤٣٨٢٧٥ جنيهه مقابل انتفاع حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ... حيث اقامت الشركة الدعوى رقم ١٤٦٤٠ لسنة ٧٤ ق للمطالبة بالغاء وبطلان المطالبة المالية قضي فيها بجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٨ بعدم الاختصاص والاحالة لمحكمة غرب الاسكندرية وتم الاحالة وقيدت تحت رقم ٥٢٩ لسنة ٢٠٢٣ مدني كلي .

واثناء مباشرة الدعوى وبتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ وردت مطالبة من جهاز حماية املاك الدولة بمبلغ ٢١٨١٠٣٠٦ ج مقابل انتفاع حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ أقامت الشركة الدعوى رقم ٨٦٠٢ لسنة ٧٥ قضاء اداري وبجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٨ قضت بعدم الاختصاص والاحالة لمحكمة غرب الاسكندرية وتم الاحالة وقيدت تحت رقم ٥٣١ لسنة ٢٠٢٣ مدني كلي .

بالحسابات المختصة لما لها من أثر مالى على القوائم المالية ومتابعة الإجراءات القانونية لوقف إجراءات إلغاء التخصيص وتدعيم المخصص بالقدر الكافى.

تم ضم الدعوتين للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣٠ صدر حكم في الدعوتين برفض الدعوى .
بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٥ قامت الشركة باستئناف الحكم تحت رقم ١٩٨٥ لسنة ٨٠ ق ومازالت الدعوى متداولة بمحكمة الاستئناف وبتاريخ ٢٠٢٦/٩/١٥ تمت الاحالة للخبراء (لجنة ثلاثية).
وتم تخصيص مبلغ ١٠ مليون جنية من حساب المخصصات الأخرى لمواجهة الالتزام المحتمل لأرض الدخيلة في ضوء الرأى القانوني.

٥ - بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٥٤,٩٠٦ مليون جنية تم جرده بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري فى حدود الإمكانيات المتاحة وتمت مطابقة نتائج على السجلات بمعرفة الشركة وقد تلاحظ وجود أصناف من المخزون راكدة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢,١٣٤ مليون جنية على الرغم من توصيات وقرارات الجمعيات العامة المتعاقبة الخاصة بسرعة التخلص من المخزون الراكد .

- يوجد لجنة مشكلة من مختلف قطاعات الشركة لحصر الأصناف الراكدة و المستعملة والخردة والرواكد التي لا يوجد لها استخدام بالشركة وذلك بعرضها على القطاعات المختصة (الهندسي - الانتاج) وذلك للنظر فى الأصناف التي يمكن استخدامها بمطاحن الشركة ويتم تحديدها من الكشف لصرفها للمطاحن وباقي الأصناف تعرض على لجنة التثمين ثم قطاع البيع ...
وجارى حصر الأصناف التي يمكن عرضها للبيع في مزايدات أخرى وجاري السير في اجراءات عمل مزاد خلال شهر اكتوبر ٢٠٢٦ .

يتعين دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطئ الحركة ، مع العمل على سرعة التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة ، وإجراء الإضمحلال اللازم فى قيمته طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) بشأن المخزون .

- جاري دراسة التعاقد مع احد المكاتب المتخصصة لتمكين الشركة من انتهاء اجراءات تنفيذ الاحكام مقابل نسبة من المبالغ التي يتم تحصيلها .
- بشأن الاحكام الصادرة لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها يوجد احكام متوقفة وذلك نظراً لعدم وجود ممتلكات وعدم وضوح محل إقامة الصادر ضدهم الاحكام وتم تصحيح كامل الدعوى .
وبالنسبة للإحكام الصادرة لصالح الشركة بقيمة اقل من المديونيات المدرجة بالدفاتر فقد قام القطاع القانوني بنقض هذه الاحكام ... وجاري المتابعة واتخاذ اجراءات التحري للوصول إلى العناوين الخاصة ببعض العملاء وورثتهم لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاههم سداداً لهذه المديونية وتم مخاطبة جهاز الكسب غير المشروع عن بعض العملاء وجارى المتابعة .

٦ - مازالت أرصدة حسابات العملاء والحسابات المدينة الأخرى تتضمن نحو ٢٨,٢٧٦ مليون جنية ، نحو ٦٢١ ألف جنية على الترتيب قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ سنة ، واجهتها الشركة بمجمع إضمحلال بنحو ١٦,٠١٦ مليون جنية ، نحو ٢٠٧ ألف جنية على الترتيب هذا وقد صدر بشأن معظمها احكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه يتعين العمل على إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة ، مع إجراء التسويات اللازمة على الأرصدة فى ضوء الاحكام الصادرة بشأنهم تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصريه وتوصية الجمعية العامة ، مع استمرار الإجراءات القانونية اللازمة لاستيداء كافة حقوق الشركة وموافاتها بالدراسات المجراه لهذه الأرصدة من قبل الشركة .

- يوجد مخصص مكون للديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ١٦,٢٢٣ مليون جنية .
وجاري العمل على دراسة تدعيم المخصص تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشأن اضمحلال قيمة الأصول لهذه المبالغ المتوقفة ... وسيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة .



٧ - عدم التزام بعض مستغلي مخازن الشركة بسداد المبالغ المستحقة عليهم ضمن أرصدة عملاء ومنهم :

- مخبز الدخيلة (عاطف قبيص) نحو ٥١٩ ألف جنيه وقد صدر احكام في الدعوى القضائية ضده في احقية الشركة في ذلك المبلغ وجارى استخراج الصيغه التنفيذية لتنفيذ ذلك.

- تعاقد عاطف محمد قبيص عبد المولى مع الشركة بان استأجر مخبز الدخيلة التابع للشركة حيث تم النص في العقد (بند رقم ٦) عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المخالفات والاحكام امام كافة الجهات "تموين وصحة وخلافه" .. ونظراً لبلوغ المديونية المستحقة عليه للتموين حتى الآن مبلغ ٢٩٠٧٠٢٥,٨٦ جنيه رفضت مديرية التموين تشغيل المخبز لحين سداد المديونية وتم تقديم طلب من الشركة الى مديرية التموين بشأن التصرف في المخبز بالتشغيل او التأجير للغير فرفضت المديرية الابد سداد كامل المديونية ... وتم اقامة الدعوى رقم ٢٠٢٤/٦٨٩٦ مدني كلي الاسكندرية ضد المذكور بفسخ العقد وتحميله بقيمة المبالغ المستحقة عليه وقضي في تلك الدعوى بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٧ بالزامه بمبلغ ٢٠٩٠٠٠ جنيه وفوائد ٤% وذلك حتى شهر سبتمبر ٢٠٢٤ وتم اقامة دعوى جديدة برقم ٤٢٣٩ لسنة ٢٠٢٦ مدني كلي ومحدد لها جلسة ٢٠٢٦/١٠/١٥ للاعلان بأصل الصحيفة والمطالبة بباقي المدة والمبالغ المستحقة وستتضمن الدعوى الجديدة طلب الفسخ الذي لم تقض به المحكمة ... وجاري المتابعة لتنفيذ الحكم الصادر ضده .

- قام مستغل مخبز الابراهيمية بتوقيع اقرار يتعهد فيه بسداد المديونية المستحقة عليه بواقع ١٠% شهرياً وتم المتابعة مع مستغل المخبز لتعديل النسبة وقام بتقديم اقرار يتعهد فيه بسداد نسبة ١٥% شهرياً من المديونية المستحقة .

وتم اقامة الدعوى رقم ٢٠٢٥/١٧٧٧ مدني كلي مستأنف المقامة من الشركة ضد / رمضان علي بخيت لالزامه بسداد المديونية المستحقة عليه قيمة ايجار مخبز الابراهيمية والمطالبة بفسخ التعاقد والدعوى مؤجلة لحين ورود تقرير الخبراء . وقد تم الموافقة على تجديد الايجار خلال الفترة من ٢٠٢٦/١/١ حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ بعد زيادة القيمة

الايجارية من ١٢ ألف جنيه الى ٢٠ ألف جنيه وظل مخبز الابراهيمية يمتنع عن دفع القيمة الاجارية من النزاع القضائي .

- مخبز الابراهيمية (رمضان علي بخيت) نحو ١٤٧ ألف جنيه حيث وقد قامت الشركة بالحصول على تعهد من مستغل المخبز بالالتزام بسداد القيمة الاجارية المستحقة شهرياً بالإضافة الى نسبة ١٠% من المديونية المرحلة من سنوات سابقة وفي حالة عدم الالتزام يحق للشركة إسترداد المخبز دون اللجوء للقضاء وقد قامت الشركة بتمديد عقده اعتباراً من ٢٠٢٦/١/١ وحتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ .

يتعين دراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء تلك الدراسة مع العمل على سرعة تحصيل تلك المديونيات والعرض على مجلس الادارة بشأن تمديد العقود .

٨ - بمراجعة حسابات البنوك والحسابات الجارية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ تلاحظ لنا الاتي :
- تدنى العائد المحقق من إعادة استثمار أموال الشركة وذلك بالمقارنة بفرص الاستثمار البديلة

- يتم عمل دراسة لمعدلات عوائد البنوك بشكل دوري والعرض على مجلس الادارة لاتخاذ القرار الملائم .

وان توزيع السيولة بأكثر من بنك ضرورة لتقليل المخاطر ومراعاة الالتزامات ضرورية السداد في المواعيد المحددة (هيئة السلع - الضرائب - التأمينات) .

والمتاحة حالياً والبالغ رصيدها في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٠٠ مليون جنيه أسفر عن تحقيق عائد بلغت جملته نحو ٣١ مليون جنيه عن ذات الفترة وذلك نتيجة عدم وجود دراسه للمفاضله فى إعادة استثمار أموال الشركة لتحقيق أفضل معدلات للعائد على مدار العام حيث درجت الشركة على ربط تلك المبالغ في صورة ودائع طرف بعض البنوك والحسابات الجارية (البنك الأهلي الكويتي ، بنك التنمية الصناعية ، والبنك الزراعي المصري ، بنك نكست التجاري) خاصة ما تم ربطه في صورة ودائع طرف البنك الزراعي المصري بنسبة ٤١ % من السيولة المتوافرة لدى الشركة حيث بلغت جملة تلك الودائع نحو ٨٢ مليون جنيه بعائد ١٦,٦ % حتى يونيو ٢٠٢٦ فضلاً عن إنخفاض العائد المحقق على تلك الاموال نتيجة إنخفاض نسبة الفائدة بالمقارنة بالعام المالي السابق .

- في الفترة التي فيها العائد على الحساب الجاري لدى البنك الزراعي ١٦,٤٠ % فان العائد على الودائع الشهرية كان ١٦,٦٠ % وارتفع ليصل الى ١٧ % وذلك نظراً لتحقيق الاستقرار النسبي .

- تلاحظ لنا اختلاف نسبة العائد المحقق على الحسابات الجارية طرف العديد من البنوك والتي تراوحت بين ١٥,٣٥ % سنوياً وبينك التنمية الصناعية الى ١٦,٤٠ % بينك الزراعي المصري دون معرفة أسباب ايداع مبالغ طرف تلك البنوك بعائد اقل مثال ذلك بنك التنمية الصناعية والذي تم ايداع أرصدة طرفه .

- يتم طلب عروض من البنوك بشكل دوري ودلالة على ذلك تغير العائد حتى مع ثبات قرارات البنك المركزي بشأن اسعار الفائدة في ظل تفضيل الشركة للاستثمارات قصيرة الاجل لوجود التزامات متداولة بصفة دورية .

- عدم وجود عروض لاسعار الفائدة على الودائع طرف البنوك حيث لم يتم موافاتنا سوى بعرض من البنك الزراعي المصري بعائد تجديد الوديعة في ٢٠٢٦/٦/٢٥ بنسبة ١٧ % دون موافاتنا بباقي عروض البنوك التي تمت بناء عليها المفاضلة لاختيار اعلى عائد .

نوصي بضرورة إجراء دراسة لمعدلات العائد بالبنوك من خلال العروض المقدمه من كافة البنوك قبل إتخاذ قرار ربط الودائع أو فتح حسابات مع إعادة النظر في دراسة فرص إعادة استثمار أموالها بما يحقق لها أفضل منفعة اقتصادية خاصة في ظل تطبيق منظومة الخصم المباشر لانتاج الخبز وما يستتبعه ذلك من تدفقات نقدية (داخله وخارجه) من النشاط التشغيلي .

٩ - عدم كفاية بعض المخصصات الظاهرة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ والتي كونتها الشركة لمقابلة الأرصدة والالتزامات المكونة من أجلها وذلك على النحو التالي :



- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٦٧ ألف جنيه ، وهو غير كافي لمواجهة صافي مطالبات بنحو ١٧٧,٥٠٨ مليون جنيه ، بخلاف قيمة الضرائب الإضافية عن الربط النهائي حتى تمام السداد .

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والقضايا في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٧٧ ألف جنيه وهو غير كاف لمواجهة :

■ مطالبات القضايا العمالية والتي بلغ المنصرف عنها خلال العام المالي الحالي نحو ٨,٠٣٧ مليون جنيه على الترتيب مما يشير إلى عظم ما تتحمله الشركة لمواجهة ذلك إذا ما قورنت بالاعوام السابقة والتي تحملت الشركة عنها (نحو ١١,٦١٥ مليون جنيه ، نحو ٦ مليون جنيه خلال العامين الماليين ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ، ٢٠٢٥/٢٠٢٤) وقد تم مواجهة ذلك باستخدام المخصص المكون ذلك .

■ قيمة المطالبات بالمصروفات القضائية (خدمى - نسبي) المستحقة على الشركة حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ والوارد بها بيان من محكمة الاسكندرية قلم المحضرين والبالغ جملتها ٢,٦٣٥ مليون وتجدر الاشارة الى انه يتم سداد تلك المصروفات من خلال صرف سلفه موفقه تقدر بنحو ١٠٠ ألف جنيه لكل مره ويتم التوريد الى المحكمة بناء على محضر تحصيل وليس من واقع قسائم توريد المحكمة ويتم تسوية العهده بناء على تلك المحاضر .

■ بيان القضايا المقدم لنا من القطاع القانوني يخلو من القيم المالية للعديد من القضايا والمطالبات

- تم تدعيم مخصص الضرائب بمبلغ ١٢,٥٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وتم تدعيمه خلال الربع الاول من العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦ بمبلغ ٣ مليون جنيه وسيتم التدعيم سنويا في ضوء المبالغ المسددة .

كما تجدر الاشارة الى انه تم صدور حكم لصالح الشركة باسترداد رسوم جمركية بمبلغ اجمالي بعد احتساب الفوائد ٢ مليون جنيه وتم الانتهاء من معظم الاجراءات الخاصة بالتنفيذ وجاري اعتماد المبالغ وتحويلها لحساب الشركة بعد مراجعة الموقف الضريبي .

وذلك بالاضافة الى رصيد الضريبة المؤجلة للسداد في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بمبلغ ٢١ مليون جنيه .

- تم تدعيم مخصص المطالبات والقضايا بمبلغ ٤,٥ مليون جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ .

وتم تدعيم المخصص خلال الربع الاول من العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦ بمبلغ ٣ مليون جنيه .

- تم تدعيم مخصص المطالبات والقضايا بمبلغ ٣ مليون جنيه خلال الربع الاول من العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦ وسوف يتم السداد فور ورود أي مطالبات للشركة . وسيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة .



- ان نسبة المكسب والخسارة عملية تقديرية يراعى فيها درجات التقاضي والدعاوى متداولة

امام القضاء والفصل فيها لا يتم جملة وانما كل دعوى على حدى .

المرفوع بشأنها دعاوى والتي قد تستحق على الشركة خاصة مع احتمال خسارة القضايا المقامة (العمالية) وفقا للقضايا المثيلة للاعوام السابقة مما يصعب معه تحديد قيمة المخصص الواجب تكوينه لمواجهة ذلك الالتزام.

- بلغ رصيد المخصصات الاخرى في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ١١,٦٤٠ مليون جنيه وهو غير كاف لمواجهة :

■ مطالبة محافظة الاسكندرية - ارض الدخيلة والبالغة نحو ٣٨,٩٣٢ مليون جنيه حتى ٢٠٢٦/١٢/٣١ و المقام بشأنها دعوى قضائية والتي أفاد القطاع القانوني بالشركة أن احتمال كسب القضايا بنسبة ٥٠% ، وقد تم تدعيم المخصص بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه ليصبح اجمالى المخصص مبلغ ١٠ مليون جنيه .

■ لم يتم تدعيم المخصص المكون لمواجهة الغرامات التموينية والبالغ رصيده فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ١,٤٠٦ مليون جنيه وذلك رغم ما اظهرته مطابقات هيئة السلع التموينية عن وجود غرامات تموينية بلغت نحو ٣,٠٦٠ مليون جنيه خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ، ٢٠٢٦/٦/٣٠ وقد قامت الشركة بتقديم تظلمات فى هذا الشأن كما لم يتم البت فيها حتى تاريخه ولم تحمل بها مصروفات الفترة .

نوصى بدراسة المخصصات المكونة فى ضوء ما سبق وما ورد بالتقرير من ملاحظات والعمل على تدعيم ما يلزم بالقدر الكافى مع العمل على توريد تلك المبالغ وفقا لنقائم قلم المحضرين بالمحكمة.

١٠ - أظهرت المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدة منظومة تكلفة الطحن والأقماح المحلية موسم ٢٠٢٦ فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ ما يلى :

- تضمنت المطابقة ٣,٠٦٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ قيمة غرامات تموينية لمخالفة (العينات- نقص أوزان - وجود حشرات) على مطاحن الشركة ولم يتم قيدها بالدفاتر و تم تقديم تظلمات بها ولم يبت فيها .

- تضمنت المطابقة تحفظ الشركة على عدم

- تم تخصيص مبلغ ١٠ مليون جنيه من حساب المخصصات الأخرى لمواجهة الالتزام المحتمل لأرض الدخيلة فى ضوء الرأى القانوني.

- الغرامات منظورة أمام لجنة فض المنازعات الحكومية ولم يتم البت فيها حتى تاريخه . وسيتم اجراء التسوية اللازمة فور البت فيها .



- الغرامات منظورة أمام لجنة فض المنازعات الحكومية ولم يتم البت فيها حتى تاريخه . وسيتم اجراء التسوية اللازمة فور البت فيها .

- تحفظت الشركة على ادراج مبلغ ٣٠ مليون جنيه

قامت الشركة بسدادها للهيئة بالمطابقات السابقة قيمة غرامات تموينية موقعة على المطاحن منظورة أمام لجنة فض المنازعات الحكومية ولم يتم البت فيها حتى تاريخه . - الرصيد المتوقف عن منظومات قديمة يتمثل في نقلات قمح منظورة أمام المحاكم ولم يصدر بشأنها اي احكام .	ادراج مبلغ ٣٠,٧١٠ مليون جنيه بالمطابقات السابقة قيمة غرامات تموينية موقعة على الشركة تم عرضها على لجنة فض المنازعات الحكومية . - وجود رصيد مدين متوقف بنحو ٤,١٠١ مليون جنيه باسم هيئة السلع التموينية منظومات قديمة يمثل محصلة أرصدة مدينة ودائنة عن منظومات قديمة وأقماح محلية ومستوردة وخلافات عن عمولة تخزين ونقل أقماح ، وجميع تلك الأرصدة متوقفة منذ عدة سنوات ولم تدرج بالمطابقات المجراه تباعاً منذ آخر مطابقة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وذلك للإنتهاء من تطبيق تلك المنظومات . يتعين الدراسة وإتخاذ اللازم وموافاتنا بالإجراءات التي إتخذتها الشركة حيال الغرامات التموينية وإجراء التسويات اللازمة لإثبات الغرامات التموينية و متابعة القضايا المتداولة
- تم تعليية المبلغ بالحسابات الدائنة الاخرى ... و جاري المتابعة مع مديرية تموين البحيرة وهيئة السلع التموينية . وسوف يتم اجراء التسويات اللازمة بعد فحص كافة الارصدة الخاصة بالمنظومات القديمة .	١١- بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ١٩,٩١٤ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلي : - نحو ٤,٦٨٠ مليون جنيه قيمة بعض الأرصدة الخاصة بمنظومات الخبز التي إنتهى التعامل بها لمستودعات إدفينا وإدكو ورشيد تتمثل في باقى فروع تصنيع الخبز والتي لم يتم صرفها لأصحاب المخازن منذ يناير ٢٠١٤ . - نحو ٢,٧٣١ مليون جنيه باسم تأمين منظومة قديمة يمثل قيمة ما تم تحصيله من المخازن تأمين أول يوم منذ عام ٢٠١٣ والتي إنتهى العمل بها ولم يتم رد تلك التأمينات لمستحقيها . نوصى بضرورة بحث ودراسة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم فى ضوء تلك الدراسة سواء بصرفها لأصحابها أو ردها للهيئة العامة للسلع التموينية .
- جاري متابعة القطاع القانوني وسيتم الافادة واجراء التسويات اللازمة في ضوء الاحكام الصادرة .	- إستمرار تضمين الحساب بعض المبالغ المتوقفة والمرحلة منذ سنوات ومقام بشأن بعضها قضايا مازالت متداولة بلغ ما أمكن حصره منها ٢,٢٤٨ مليون جنيه يتعين بحث جميع ما سبق ودراسة تلك الأرصدة ، مع مواءمة الإجراءات القانونية وتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة والإفادة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .
- بالنسبة للفروق بين المخلفات الناتجة عن الطحن والمباعة خلال العام المالي الحالي يرجع ذلك لاختلاف نسب الخلط للأقماح المطحونة بالإضافة الى تصنيف المخلفات الى نوعين :	١٢ - عدم وجود دورة مستنديه لمخلفات الإنتاج والغربلة لإحكام الرقابة علي عملية الطحن بمواقع الشركة وذلك لمراقبة وتحديد موقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة



- مخلفات صالحة بجودة عالية يتم عرضها للبيع بمزايدات علنية .
- مخلفات غير صالحة لا يمكن التحكم فيها وليست لها قيمة مثل الاتربة والحجارة والاختشاب والاجزاء المعدنية المختلطة بالقمح وخاصة المنصرفة من الشون الترابية .
ويتصل بذلك اجراء اعمال الصيانة للفلاتر والسليكونات الخاصة بأقسام النظافة وهو أدى الى تحسين جودة الدقيق حيث تم التخلص من جزء كبير من المخلفات وخاصة الاتربة بكافة أجهزة النظافة بجميع مطاحن الشركة .

والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي حيث يوجد قصور شديد في الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة نتيجة عدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافي الشهرية، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ٣٥٣١٩٢ طن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بما يعادل حوالي ٣٤٣٤٣٦ طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للبيان المعد بمعرفة قطاع شئون مجلس الإدارة - بفارق قدره حوالي ٩٧٥٦ طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة في حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ٢٠١٠ طن فقط (تم بيعها بنحو ١٥,١٩٧ مليون جنيه) بفارق قدره حوالي ٧٧٤٦ طن لم تدرج ضمن مخزون مخلفات بالشركة أو بيان جرد خاص بها في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .
ويتصل بما سبق أن ارتفاع نسبة تصافي المطاحن التي تراوحت خلال العام بين ١٥٤,٨% إلى ١٥٧,٦% متجاوزاً النسبة النمطية ووفقاً لآخر تعليمات صادرة من الهيئة العامة للسلع التموينية والمحددة بنسبة ١٥٣,٥%، مما يظهر وجود انحراف إيجابي (كمي) مع انحراف سلبي (مواصفة المنتج) مما قد يكبد الشركة غرامات مخالفة مواصفات.

يتعين بحث ما سبق واتخاذ اللازم بشأنه، مع ضرورة أعداد دورة مستنديه والتي تكفل احكام الرقابة على مخلفات الإنتاج وموافاتها بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة وأسباب عدم إثبات المخلفات بمحاضر التصفية وبيانات الإنتاج اليومية .

١٣ - أبرمت الشركة تعاقداً مع الشركة القابضة للصناعات والغذائية بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١ لاستغلال شونة مصنع العلف برشيد في تسويق الإقماع المحلية بالمخالفة لنص المادة رقم " ٩٩ " من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تنص على " لا يجوز لأحد مؤسسي الشركة خلال السنوات الخمس التالية لتأسيسها ، كما لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في أي وقت أن يكون طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة التي تعرض على مجلس الإدارة لإقرارها إلا إذا رخصت الجمعية العامة مقدماً بإجراء هذا التصرف ، ويعتبر باطلاً كل عقد يبرم على خلاف أحكام هذه المادة .
يتعين الالتزام بأحكام القانون في هذا الشأن

- تعمل الشركة جاهدة لزيادة الكميات المسوقة على الرغم من أن محافظة الإسكندرية هي محافظة غير زراعية وخالية من المزارع .. حيث تم تسويق هذا العام كمية نحو ١١٣٤٤ طن مقابل كمية ١٧٠٤٨ طن تقريباً للعام السابق ... وقد قامت الشركة باستئجار بنكر العامرية من شركة مطاحن جنوب القاهرة وشونة مصنع العلف برشيد من الشركة القابضة للصناعات الغذائية ومضارب كفر الشيخ لزيادة الكميات المسوقة .
وتم تحديد القيمة الاجارية ومقدم العقود تنسيقاً مع الشركة القابضة وذلك للتعامل بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة .. وسيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة .
.. ويتم حالياً دراسة الأماكن الغير مستغلة وإجراء المعاينة بشأنها ومدى إمكانية الاستفادة منها بعد موافقة الجهات المختصة .



مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :

١٤ - عدم التزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدي بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ ، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدي متى جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة .

نوصى بسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل استخدام وسائل الدفع غير النقدي طبقاً للقانون لكافة معاملات الشركة .

- يتم تطبيق وسائل الدفع غير النقدي على معظم معاملات الشركة طبقاً للقانون فيما عدا الصرفيات التي تتطلب إجراءات قانونية عن اجراء تنفيذ احكام ... و سيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة .

١٥ - مازال التعدي قائماً على قطعتي الأرض رقماً ١٦ ، ١٨ بمطحن علام منذ عام ٢٠٠٠ البالغ إجمالي مساحتهما ٦٩٤ متر مربع رغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة وتم تقديم الأحكام للتنفيذ وتحدد يوم ٢٠٢٣/٨/١ للتنفيذ وهو ما لم يتم ، فضلاً عن وجود فروق بحوالي ٢٠٢ متر مربع في المساحة ، ومما هو جدير بالذكر وجود دعوي متداولة من المتعدين علي القطعة رقم ١٨ فضلاً عن قيام المتعدي علي القطعة رقم (١٦) بإقامة أعمال إنشائية عليها حتى الدور العاشر ، وقد أقامت الشركة الدعوي رقم ١٥٣٢ / ٢٠٠٨ ، ٦٥٢٥ / ٧٨ ق وتم إدخال الشاغلين في تلك الدعاوي والتي مازالت متداولة .

نكرر التوصية بحصر كافة التعديات على ممتلكات الشركة وموافاتها بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية نحو تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها ومتابعتها حفاظاً على أصولها وموجوداتها .

- بالنسبة لأرض مطحن علام والمقام على قطعتي أرض رقم ١٦ ، ١٨ ش قبو الملاح الجمرك :
* تم إقامة الدعوى رقم ٢٠٠٠/٦٣١٣ م.ك إسكندرية ضد صباح إبراهيم حافظ وآخرين وصدر الحكم بتسليم العقار رقم ١٨ للشركة خالية مما يشغلها وتم استئناف الحكم من قبل المدعى عليهم برقم ٦٤٣/٣٤٣٤ ق وقضى برفض حكم أول درجة لصالح الشركة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم .
* تم إقامة الدعوى رقم ٢٠٠٧/١٣٠ م.ج الجمرك ضد صباح إبراهيم حافظ وآخرين وصدر الحكم بتسليم العقار رقم ١٦ ش قبو الملاح الجمرك وتم استئناف الحكم برقم ٢٠٠٩/٦٦٨ م مستأنف وقضى فيه برفض وتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم .

* تم تقديم الصيغ التنفيذية للأحكام الصادرة بإدارة تنفيذ غرب الاسكندرية أكثر من مرة حيث جاء رد مستشار التنفيذ على الصيغ التنفيذية بتسليم العين محل التنفيذ مع عدم الإضرار بالشاغلين وتم التظلم من هذا الاجراء وتم الرفض وتم تقديم اوراق التنفيذ مرة اخرى ... وجاري المتابعة .

١٦ - عدم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي التي ألت للشركة بقرارات نزع ملكية أو تأميم ، ومن ذلك شونة رشيد وشونة الأرض الزراعية مطاحن إسكندرية (شاملة الصومعة والثلاجة) ، الشامي ١ ، الشامي ٢ ، المحمودية والصناعات الملحقة ، شرف ، عوض محمد ، نوفل ، السويحي ، الدخيلة ، مخابز (محرم بك الآلي ، واصف ، مخزن شتا ، شرف مع وجود بعض الأراضي والعقارات التي لم تحسم الشركة موقفها القانوني بنقل ملكيتها أو تسجيلها نظراً لعدم الحصول على

- أولاً بالنسبة للأراضي والمطاحن الغير مسجلة - بالكامل :
- شونة رشيد تم تقديم طلب الى مأمورية الشهر العقاري برشيد وقرر ان تلك المساحة هي استثمارات بيع مسجلة وصادر بها قرار نزع ملكية وسبق اقامة دعاوى ضد الشركة بشأنها وقضت جميعها لصالح الشركة بأحكام نهائية وباتة .
- بالنسبة لشونة الأرض الزراعية وغالي مجل وفروود ومحلي أترنيوس فان المساحة المسجلة بمسنداتها تلك الأرض كانت حسب ما هو متوفر من مستندات وأحكام لصالح الشركة .

مستندات الشراء أو عدم وجود سند الملكية وغيرها من الأسباب ومن ذلك حصة الشركة في أرض العقار المجاورة لمطحن حجارة عبد الجواد بالإسكندرية

يتعين ضرورة العمل على سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنهاء أعمال التسجيل لكافة المواقع حفاظاً على أصول الشركة وموجوداتها .

- ثانياً : تم الانتهاء من تسجيل عدد (٢٢) وحدة وهم :
الملاح - ابراهيم عوض - حجارة عبد الجواد -
انجال عبد الجواد - سلندرات عبد الجواد - مخبز
الابراهيمية - شقة جليم - صناعة الطحن -
مستودع ادكو - شونة الارض الزراعية - غالي
مجلع - مطحن شرف - اترنيوس - مخزن وحدة
كبس النخالة - مطحن رشيد - مستودع العامرية -
الشناوي - الكيك - الحمام - شقة رقم ٢ بالعقار
رقم ٨٠ طريق الحرية - شقة رقم ١٠ بالعقار رقم
٨٠ طريق الحرية - شقة رقم ١٥ بالعقار رقم ٨٤
طريق الحرية .

وجاري انهاء اجراءات تسجيل ٤ وحدات وهم :

١- مطحن السويحي والذي تم عمل رفع مساحي له
وقيد تحت رقم/٢٦١١٨٦ - ٠٠٠٠٠ - ٢١٣ - ٠٢ ،
٢٦١١٨٥ - ٠٠٠٠٠ - ٣٣ - ٢١٣ - ٠٢ .

٢- مطحن نوفل والذي تم عمل رفع مساحي له وقيد
تحت رقم/ ٣١٧١٤٨ - ٠٠٠٠٠ - ٣٣ - ٢٠٩ - ٠٢ .

٣- مخزن فرهود والذي تم عمل رفع مساحي له وقيد
تحت رقم/ ٢٣٥٢٦٩ - ٠٠٠٠٠ - ٢ - ٢١٦ - ٠٢ .

٤- تم تقديم طلب تسجيل مطحن عوض محمد
والوحدات الغير مسجلة الباقية عددها (٥ وحدات)
وهم:

مطحن اسكندرية - مطحن الشامى ٢٠١ - مخزن
شفا - مخبز واصف - شقة حجارة عبد الجواد
جاري تجميع مستنداتها حتى يتم تقديم طلبات
لها والسير في اجراءات التسجيل بعد
تجميع المستندات وذلك بالتنسيق مع السيد
مستشار الشركة القابضة لشئون الشهر
العقاري وفقاً للقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢
والخاص بتعديل بعض احكام قانون الشهر
العقاري رقم ١١٤ / ١٩٤٦ .

١٧ - وجود بعض الدعاوي القضائية المتبادلة بشأن ملكية أراضي وعقارات صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركة والأخرى مازالت متداولة منها :

- الدعوى رقم ٢٠٢٣/٣١١١ م.ك ،
٧٩/١٢٥٠ ق المقامة بشأن إنهاء وضع يد
الشركة وتسليم مطحن أنجال عبد الجواد ،
مازالت متداولة .

- مخبز الإبراهيمية حيث صدر حكم بشأنه لصالح الشركة وتم الطعن عليه من قبل الورثة ولم يتم الفصل فيه .

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة .

* انجال عبد الجواد.. صدر حكم لصالح الشركة في الدعوى رقم ٢٠٢٢/٣١١١ بشأن مطحن انجال عبد الجواد .. كما صدر حكم في الاستئناف بتأييد الحكم لصالح الشركة .

* مخبر الأبراهيمية .. صدر حكم لصالح الشركة في الجزء المجاور للمخبر لصالح الشركة وتم الطعن عليه من ورثة الصفواني بالنقض وجاري المتابعة ولم يصدر حكم نهائي وبات حتى الآن .
وجاري متابعة الإجراءات القانونية



١٨ عدم وجود معدلات معيارية لقياس كفاءة الأنشطة بالنسبة لعوامل الإنتاج الأمر الذي يضعف الرقابة على الاستخدامات وقياس الانحرافات يتعين العمل على ضرورة تشكيل لجنة لوضع المعدلات المعيارية لقياس كفاءة الأنشطة وتحديد الانحرافات.	- تم تشكيل لجنة لوضع معدلات معيارية لانشطة الشركة .
١٩ - بشأن نشاط التعبئة للدقيق ٧٢ % تلاحظ بشأنه ما يلي : - لم تتضمن قائمة تكاليف النشاط كافة بنود التكاليف حيث لم يدرج ضمن التكاليف ماتكدتة الشركة من تكاليف نقل المنتجات الى اماكن العملاء بالإضافة الى ما يتحمله النشاط من تكاليف غير المباشرة وفقاً لمعدلات التحميل المحددة مما يظهر قائمة التكاليف على غير حقيقتها وكذا تكلفة الطن وما لذلك من اثر على إظهار ناتج النشاط. - تدنى متوسط سعر البيع خلال العام بمبلغ ١٧٤٧٥ جنيه للطن (عبوات دقيق) والموردة الى شركات الجملة (العامة - المصرية - النيل - إسكندرية) مقارنة بالتكلفة الفعلية للطن اذا ما أخذت كافة التكاليف في الاعتبار والغير مدرجة في قائمة التكاليف (نقل المنتجات - التكاليف الغير مباشرة) السابق الإشارة اليها وتجدر الإشارة في هذا الصدد بان أسعار البيع تحدد وفقاً لما تقرره المواد " ٢٨٦ " ، " ٢٨٧ " من لائحة الشركة ، هذا بخلاف المديونيات المستحقة على تلك الشركات والتي بلغت جملتها في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بحوالي ١٢,١٠٧ مليون جنيه مما يعد عطلة في استثمار تلك الاموال خاصة في ظل ما يتم سداد نقداً من تكلفة في شراء الخامات فضلاً عن زيادة تكلفة الخامات نتيجة زيادة الاسعار في الفترة الاخيرة بالإضافة الى وجود بعض الخلافات من سنوات سابقة لم يتم حسمها ولم يتم إجراء المطابقات اللازمة . - اسفر نشاط التعبئة عن تحقيق عائد بنحو ١٣٣ الف جنيه وذلك عن اموال مستثمرة في هذا النشاط بلغت جملتها ٣٥,٠٩٠ مليون جنيه وفقاً لقوائم تكاليف الشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنسبة عائد بلغت ٠,٠٠٤ % وهى نسبة عائد ضئيلة على تلك الاموال واذا ما اخذت تكلفة الفرصة البديلة لاستثمار تلك الاموال يمكن لها	- يرجع انخفاض عائد نشاط تعبئة الدقيق ٧٢% الى المنافسة الشديدة من القطاع الخاص واتباعه سياسة البيع الأجل والشركة تتبع سياسة البيع النقدي للقطاع الخاص بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الاجور والخامات واعتماد التسويق على البيع للشركات الشقيقة (المصرية والعامة لتجارة الجملة والمجمعات) ... وتقوم الشركة بالاشتراك في المعارض الموسمية (أهلاً رمضان وأهلاً مدارس ومعارض اليوم الواحد) ويتم عمل خصم على اسعار البيع ... ويتم ذلك تنسيقاً مع مديريات التموين المختصة والشركة القابضة وسيتم مراعاة كافة ما جاء بالملاحظة ..



تحقيق عائد في ذات الفترة يصل الى حوالي ٥,٧٥٥ مليون جنيه وذلك في حالة استثماره لدى البنوك بنسبة عائد ١٦,٤% .

- اقتصرت مبيعات الشركة من منتجاتها والخاصة بنشاط التعبئة للدقيق ٧٢% على التوريد لشركات الجملة السابق الإشارة إليها حيث تم توريد كامل الكميات المصنعة والبالغة حوالي ١٩٧٤ طن الى تلك الشركات دون وجود اية مبيعات من الدقيق ٧٢% بخلاف ذلك مما يشير الى تقاعس الشركة في فتح أسواق اخرى بخلاف ما سبق للتوسع في البيع لهذا النشاط وفقاً لما تقتضيه لائحة الشركة المادة " ٢٧٣ " بضرورة وضع خطة للمبيعات السنوية من قبل قطاع البيع والتسويق.

يتعين ضرورة إظهار كافة التكاليف الخاصة بنشاط العبوة على حقيقته متضمناً كافة التكاليف الواجبة للوقوف على حقيقة نتائج النشاط مع ضرورة إعادة النظر في دراسة اسباب عدم تحقيق ذلك النشاط للجدوى الاقتصادية المرجوة منه في ظل انخفاض وثبات اسعار البيع مع العمل على تنشيط الايرادات من خلال العمل على فتح اسواق لهذا النشاط.

٢٠ - أسفر نشاط تسويق الاقماح المحليه عن خسارة بلغت نحو ٢٢١ ألف جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :

- انخفاض الكميات المسوقة موسم ٢٠٢٦ الى نحو ١١٣٤٤ طن مقابل ١٧٠٤٨ طن موسم ٢٠٢٥ بنحو ٥٧٠٤ طن بنسبة ٣٣% .

- عدم وجود دراسة جدوى معدة من قبل الشركة قبل بداية موسم التسويق لتحديد المستهدفات من الكميات وكافة المصروفات المتعلقة بالنشاط وكذا مراعاة اماكن التخزين مع الكميات المستهدف تخزينها مع الاخذ في الاعتبار القيمة الاجارية في الحسبان.

يتعين العمل على ضرورة إجراء دراسة للوقوف على جدوى دخول في نشاط تسويق الاقماح المحليه وذلك لتعظيم اقتصاديات التشغيل مع العمل على دراسة وتجهيز بعض اماكن الشركة للقيام بعملية التسويق لتوفير القيمة الاجارية خاصة مع تدنى الكميات المسوقة .

- ترجع خسارة نشاط تسويق الاقماح المحلية لانخفاض الكمية المسوقة لصعوبة المنافسة مع بعض الجهات المسوقة حيث تمتلك تلك الجهات صوامع وبنابر في حين ان الشركة تقوم بتأجير مواقع التخزين الخاصة بها وتقدم حوافز للموردين مع ثبات عمولة التسويق المستحقة للشركة والمحددة من وزارة التموين .

- تم تحديد القيمة الاجارية ومقدم العقود تنسيقاً مع الشركة القابضة وذلك للتعامل بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة .. وبالنسبة لسعر عقد مضرب رشيد فذلك نظراً لوجود ميزة نسبية تتمثل في قرب المسافة بين مضرب رشيد ومطحن رشيد التابع للشركة مما يقلل من تكلفة النقل عند صرف الاقماح من لجنة البرامج . وسيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة .

٢١ - أسفرت مراجعة أعمال البيئة خلال العام المالي عن عدم الالتزام بما تقضى به أحكام المادة (٢٢) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون البيئة بشأن ما يلي :



- إمساك سجل بيئي لوحدات الشركة .
- عدم إجراء قياسات بيئية لمطحني الشامي ٢ ،
- رشيد .
- عدم استخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية مثل الكمامات وسدادات الأذن والنظارات الواقية ، وذلك بجميع وحدات الشركة ، علي الرغم من تكرار توصيات اللجنة الفرعية للسلامة والصحة المهنية .
- سوء حالة دورات المياه بمعظم المطاحن وهي بحاجة إلي نظافة مستمرة .
- فضلاً عن عدم وضع نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف جارية مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩ .
- يتعين الالتزام بأحكام قانون البيئة لتحقيق الرقابة على مدى تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية لتوفير الحماية والأمن للعاملين والمجتمع .
- تم التنبيه بتدارك ما جاء بالملاحظة .
- يتم بصفة دورية إجراء القياسات المختلفة بمعرفة شركات خارجية متخصصة ، وتم عمل قياسات البيئة لمطحني الشامي ٢ ورشيد خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ .
- تم التنبيه على جميع الوحدات بضرورة استخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية .
- تم التنبيه على ضرورة نظافة دورات المياه بصفة مستمرة
- سيتم مراعاة ما جاء بالملاحظة

مع الشكر ،،،

العضو المنتدب
للشئون المالية والإدارية



"محاسب/ ناصر فاروق مصطفى"

رئيس القطاع المالي

"محاسب / هاني مجدي حافظ"





شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية
شركة مساهمة مصرية

السيد الأستاذ المحاسب / محمد أنور مصطفى كمال
مراقب حسابات الشركة

تحية طيبة .. وبعد .

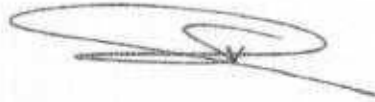
بالإشارة إلى كتاب سيادتكم بشأن إرفاق تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية و الاحترام،،،،،

الرئيس التنفيذي


مهندس / محمد فهمي خليل



الرد على تقرير مراقب الحسابات
بشأن الملاحظات عن مراجعة القوائم المالية
السنوية في ٢٠٢٦/٦/٣٠

الملحوظة :

أولاً : الأرصدة المدينة والخسائر الائتمانية المتوقعة تتضمن أرصدة العملاء والحسابات المدينة أرصدة متوقفة ومرحلة من سنوات سابقة، وقد صدرت بشأن بعض هذه الأرصدة أحكام لصالح الشركة لم يتم تنفيذها حتى تاريخه. ويبلغ المخصص المكون لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها نحو ١٦,٠١٧ مليون جنيه. ولم تقدم لنا الشركة دراسة متكاملة ومحدثة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) «الأدوات المالية»، تأخذ في الاعتبار أعمار الديون والتحصيلات اللاحقة والموقف القانوني واحتمالات التعثر والتحويل.

كذلك لم نتلق ردوداً على المصادقات الخارجية المرسلة إلى العملاء، ولم تتوافر لنا إجراءات مراجعة بديلة تكفل الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة بشأن بعض تلك الأرصدة. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة من المثبتة أو قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على أرصدة العملاء والحسابات المدينة والنتائج وحقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

الرد :

- جاري دراسة التعاقد مع أحد المكاتب المتخصصة لتمكين الشركة من إنهاء إجراءات تنفيذ الأحكام مقابل نسبة من المبالغ التي يتم تحصيلها .
- بشأن الأحكام الصادرة لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها يوجد أحكام متوقفة وذلك نظراً لعدم وجود ممتلكات وعدم وضوح محل إقامة الصادر ضدهم الأحكام وتم تصحيح كامل الدعوى.
- يوجد مخصص مكون بمبلغ ١٦,٢٢٣ مليون جنيه .

الملحوظة :

ثانياً : المخصصات والمطالبات والمنازعات الضريبية والقانونية تتضمن القوائم المالية مخصصات لمواجهة ضرائب متنازع عليها ومطالبات وقضايا ومخصصات أخرى، في حين يشتمل الموقف الضريبي والقانوني للشركة على مطالبات ومنازعات جوهرية قائمة، منها منازعات تتعلق بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة كسب العمل، بالإضافة إلى مطالبة جهاز حماية أملاك الدولة بشأن أرض الدخيلة بنحو ٣٨,٩٣٢ مليون جنيه، فضلاً عن غرامات تموينية ومطالبات وقضايا أخرى.

ولم تتوافر لنا دراسة فنية وقانونية متكاملة ومحدثة تربط بين إجمالي تلك المطالبات والمبالغ المسددة واحتمالات نتائج المنازعات وأفضل تقدير للالتزامات المحتملة، وبين المخصصات المثبتة بالقوائم المالية. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد مدى كفاية المخصصات المثبتة أو قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على الالتزامات والنتائج وحقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

الرد :

- تم تدعيم مخصص الضرائب بمبلغ ١٢,٥٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وتم تدعيمه خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بمبلغ ٣ مليون جنيه وسيتم التدعيم سنوياً في ضوء المبالغ المسددة .
كما تجدر الإشارة الى انه تم صدور حكم لصالح الشركة باسترداد رسوم جمركية بمبلغ إجمالي بعد احتساب الفوائد ٢ مليون جنيه وتم الانتهاء من معظم الاجراءات الخاصة بالتنفيذ وجاري اعتماد المبالغ وتحويلها لحساب الشركة بعد مراجعة الموقف الضريبي .
وذلك بالإضافة الى رصيد الضريبة المؤجلة للسداد في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بمبلغ ٢١ مليون جنيه .

- كما تم تدعيم مخصص المطالبات والقضايا بمبلغ ٤,٥ مليون جنيه خلال السبعة اشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بمبلغ ٣ مليون جنيه .
وتم تدعيم المخصص خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بمبلغ ٣ مليون جنيه .



- تم تخصيص مبلغ ١٠ مليون جنيه من حساب المخصصات الأخرى لمواجهة الالتزام المحتمل لأرض الدخيلة في ضوء الرأي القانوني.
- أما بشأن الغرامات التموينية فهي منظورة أمام لجنة فض المنازعات الحكومية ولم يتم البت فيها حتى تاريخه.... وسيتم اجراء التسوية اللازمة فور البت فيها.
- وبسأن الدراسة الفنية فإن نسبة المكسب والخسارة عملية تقديرية يراعى فيها درجات التقاضي والدعاوى متداولة أمام القضاء والفصل فيها لا يتم جملة وإنما كل دعوى على حدى .

الملحوظة :

ثالثاً : الهيئة العامة للسلع التموينية والإيرادات والمعاملات ذات الصلة
أظهرت المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية وجود فروق وتسويات وغرامات تموينية وأرصدة متوقفة لم يتم الانتهاء من تسويتها حتى تاريخ تقريرنا. كما أظهرت إجراءات المراجعة وجود فروق جوهرية بين بعض قيم المطابقات والفواتير الإلكترونية والدفاتر، فيما يتعلق بتكلفة الطحن والنخالة وبعض الإيرادات ذات الصلة.
ومن بين ما تم رصده فرق بالمطابقة يبلغ نحو ٤,٦٧٢ مليون جنيه، يتضمن عجوزات تموينية محل طعن وأوراق دفع وأحراراً تموينية، فضلاً عن استمرار وجود غرامات ومطالبات مرتبطة بالهيئة والمنظومات السابقة. ولم تقدم لنا الشركة، حتى تاريخ تقريرنا، مطابقة نهائية شاملة بين دفاترها ومحاضر المطابقة والفواتير الإلكترونية توضح بصورة كافية طبيعة فروق التوقيت والفروق التي تستلزم تسويات محاسبية أو ضريبية. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على الإيرادات وأرصدة الهيئة والالتزامات والضرائب والنتائج في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

الرد :

- الغرامات التموينية منظورة أمام لجنة فض المنازعات الحكومية ولم يتم البت فيها حتى تاريخه.... وسيتم اجراء التسوية اللازمة فور البت فيها.
- وقد تحفظت الشركة على ادراج مبلغ ٣٠ مليون جنيه قامت الشركة بسدادها للهيئة بالمطابقات السابقة قيمة غرامات تموينية موقعة على المطاحن منظورة أمام لجنة فض المنازعات الحكومية ولم يتم البت فيها حتى تاريخه.
- كما توجد ارصدة متوقفة عن منظومات قديمة يتمثل في نقليات قمح منظورة امام المحاكم ولم يصدر بشأنها اي احكام .

الملحوظة :

رابعاً : الأصول غير المستغلة والاضمحلال
تتضمن الأصول الثابتة للشركة أصولاً ومواقع إنتاجية متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات، ولم تقدم لنا الشركة دراسة اضمحلال متكاملة ومحدثة لتقييم القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول. كما سبق أن أثير في العام السابق عدم إعداد دراسة لخسائر اضمحلال الأصول الثابتة غير المستغلة.
وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك خسائر اضمحلال واجبة الإثبات أو قيمة التعديلات التي قد تكون لازمة على صافي الأصول والنتائج وحقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦.

الرد :

- تم صدور قرارات وتوصيات الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٢٢ بشأن الموافقة على بيع بعض الوحدات المتوقفة عن الإنتاج منذ عدة سنوات وكذلك بيع الأصول غير المستغلة بعدد ١٠ وحدات .
- تم الانتهاء من جميع إجراءات البيع بعقد عدة مزادات لعدد (١٠) وحدات وانتهت إلى الاتى : -
- تم بيع عدد (١) شقة بمدينة نصر .
- تم بيع ارض ومباني مستودع برج العرب .
- تم بيع عدد (٢) شالية بقرية مراقيا الجنوبية .
- تم بيع آلات ومعدات مطحن السويحي كوحدات منفصلة وتم بيع ١٠ لوطات تمثل نحو نصف آلات ومعدات المطحن .
- تم بيع آلات ومعدات مصنع الصفيح (الياباني القديم) كوحدات منفصلة .
- تم بيع آلات ومعدات خط إنتاج المكرونة بمصنع محرم بك .
- تم بيع عدد ٨ خط إنتاج خبز نصف آلي بمشتملاته .



- تم بيع آلات ومعدات المطبعة + قسم الطحن بمطحن السويحي (صفقة واحدة) .
- تم بيع عدد ٤ خط إنتاج خبز نصف الي بمشتملاته + خط إنتاج المكرونة بمصنع مينا الرأس السوداء (صفقة واحدة) .
- تم بيع قطع غيار وفورم نحاس جديدة ومستعملة الخاصة بخطوط مصانع المكرونة مينا محرم بك والرأس السوداء وقسم ملحقات بمصنع الصفيح (الياباني / القديم) بعدد (٣) لوطات .
- وقد بلغ اجمالي ما تم بيعه بالمزادات نحو مبلغ ١٨,٨٠٦ مليون جنيه .
- أما بالنسبة للوحدات (عدد ٢ محل اترينوس/مطحن الملاح/مطحن الكيك/مطحن الشناوي/عدد ١ محل بالرأس السوداء/عدد ٢ محل بالزقازيق/مستودع المرج) فقد تم عرضها بالمزادات العلنية ولم يتم بيعها لعدم الوصول لمتوسط سعر التقييم وتم إلغاء جلسة المزاد .
- بتاريخ ٢٠١٧/٨/١ قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية بتطبيق منظومة تموينية جديدة في مجال طحن الاقماع التموينية والتي تقوم على تحديد كميات الاقماع لكل مطحن تمويني طبقاً للمصرفات من الدقيق للمخابز او المستودعات التموينية والمحددة بمنظومة سمارت على ان يتم تحديد صرف كميات الاقماع المحددة من خلال لجنة فنية منبئة من لجنة البرامج الرئيسية على ان تعقد تلك اللجنة كل عشرة ايام او خمسة عشر يوماً لوضع البرامج التنفيذية للاقماع المتاحة للطحن وكانت نتيجة تلك المنظومة مع تحديد كميات الاقماع المطحونة ان انخفاض الطحن لكل مطحن ونتيجة انه هناك قدرة فائضة للمطاحن المعتمدة عليها الشركة (اسكندرية-الدخيلة-محرم بك ١-محرم بك ٢-خوفل-رشيد) والتي تقوم بتنفيذ كامل الربط ونسبة حوالي ٧٠% من القدرة المتاحة للمطاحن المذكورة وعليه فكانت النظرة لوضع تصور للمطاحن الثلاثة المتوقفة وهي (صناعة الطحن-ابراهيم عوض-المحمودية) بالآتي :-
- استغلال المعدات ذات الكفاءة العالية في المطاحن العاملة حالياً .
- استغلال المعدات ذات الطرازات المختلفة التي ليس لها استخدام بالشركة او الطرازات القديمة بالبيع .
- الاتجاه الى استغلال تلك المواقع وكذلك موقعي (مطحن السويحي-سلندرات عبد الجواد) من حيث الارض والمباني (التأجير-البيع-الاستثمار العقاري) وذلك مما يعود على الشركة باكبر استفادة ممكنة من تلك المطاحن .
- وقد تم تشكيل لجنة لدراسة موقف هذه المطاحن ووضع خطط بديلة للاستغلال والاستفادة منها .

الملحوظة :

خامساً: تقييم مخزون
لم تقم الشركة بإعداد دراسة متكاملة ومحدثة لتقييم حركة واستخدام مخزون قطع الغيار وتحديد الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة والمتقادمة، ومدى الحاجة إلى إثبات انخفاض في قيمتها، بما يضمن إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢) «المخزون». كما لم تتوافر لنا أدلة مراجعة كافية ومناسبة تمكننا من تحديد صافي القيمة البيعية لمخزون قطع الغيار، ومن ثم لم نتمكن من تحديد مقدار الانخفاض في قيمته - إن وجد - الذي كان يتعين إثباته بالقوائم المالية.

الرد :

- يوجد لجنة مشكلة من مختلف قطاعات الشركة لحصر الأصناف الراكدة والمستعملة والخردة والرواكذ التي لا يوجد لها استخدام بالشركة وذلك بعرضها على قطاع المطاحن للنظر في الأصناف التي يمكن استخدامها بمطاحن الشركة ويتم تحديدها من الكشف لصررها للمطاحن وباقي الأصناف تعرض على لجنة التقييم ثم قطاع البيع
وجاري حصر الأصناف التي يمكن عرضها للبيع في مزادات أخرى وجاري السير في إجراءات عمل مزاد خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٦ .

مع الشكر ،،،

العضو المنتدب
للشئون المالية والإدارية

رئيس القطاع المالي

" محاسب / ناصر فاروق مصطفى "

" محاسب / هاني مجدي حافظ "

